بقلم: السيد محمد بن السيد علي العلوي

ضبط السنن
للنجاة من لواقح الفتن

ورقة في تحديد مناشئ موجات التشكيك في الموروث التاريخي بدعوى ضرورة التحقيق

قال الإمام زينُ العابدين في مناجاة المطيعين:

"فإنَّ الشُكُوكَ والظُنُونَ لَواقِحُ الفِتَنِ، ومُكَدِّرَةٌ لِصَفوِ المَنَائِحِ والمِنَنِ"[1].

- **مدخلٌ، وجِهَةٌ من جهاتِ تَكَوُّنِ الفِكرة:**

ترتفِعُ منذُ زَمَنٍ نداءاتٌ تدعو إلى تجديد الخطاب ومراجعة الموروث (الدينيين)[2]؛ بحجَّة تغيُّر الزمن ووعي الناس بما أوقفهم على حقائق تأبى معها العقولُ أن تُصدِّق كلَّ ما يُقال لها، وللتدليل على ذلك ساقوا الكثير من التساؤلات التي تضع البعض أمام أحد خيارين، فإمَّا الإجابة عليها وحلّها، وإلَّا فرفض مادَّتها و(تنقية) الموروث منها..

يقولون:

- هل يُعقل أن يعدِلَ اللهُ تَعَالى زيارَةَ قَبْرٍ لأحَدِ الأئمَة (عليهم السلام) بحَجَّةٍ، وعشرٍ، وألف؟
- مع هذه التوسلات والطلبات من الأئمَة (عليهم السلام)، ماذا أبقيتم لله تعالى؟
- تقولون بأنَّ الأئمَة (عليهم السلام) يعلمون الغيب، فكيف يأكلون المسموم؟ أليس هذا من رمي النفس في التهلكة؟
- عليُّ بنُ أبي طالب (عليه السلام) الرجل الشجاع والبطل المغوار، كيف تقبلون عليه السكوت والخنوع أمام زوجته وهي تُضرب وتعصر وراء الباب؟

---

[1] - بحار الأنوار - العلامة المجلسي - ج ٩١ - ص ١٤٧

[2] - أتحفظُ على التعبير بـ(الديني)؛ لاحتمالي توجه إرادة الشيطان لربط الإسلام بالكنيسة قبل ما يُسمَّى بعصر التنوير، وإن صح ما أحتمله فإنَّ مصطلح (الديني) يُبادِر إلى الذهن معاني الجمود والتحجر والتخلف، ولذلك وضعتُ الكلِمَة بين قوسين، ولم أعبّر بـ(الإسلامي) كون (الديني) هو ما يُعبِّر به أصحاب مثل هذه الأطروحات.

- كم ساعة استمرت معركة كربلاء؟ ساعة؟ ساعتين؟ ثلاث؟ خمس ساعات؟ كيف تقبل عقولكم القول بأنَّ كلَّ واحدٍ من أصحاب الإمام الحسين (عليه السلام) قتل العشرات.. بل المئات؟ احسبوها لتروا سذاجة القبول بمثل هذه المرويات!!
- يرفضُ هذا النمط من التفكير المعالجات العنفية في الإسلام بمختلف شقوقها..

ليس الخوف من مثل هذه الأسئلة والإثارات، بل الخوف من التباينات الثقافية في المجتمع على أُسُسٍ من السذاجة المتلبسة بلباس الوعي والنباهة مع استنادها إلى عقلية ترفض احترام أهمية طرح المقدمات العلمية للإجابة على مثل هذه التساؤلات، فتفرُّ وكأنَّها قد نكَّستْ رؤوسًا طالما اغترَّ بها الناس.

ثُمَّ أنها تنقلِبُ إلى العالمين من المخالفين وغيرهم، ببُشرى أنَّ (عقلاء) الشيعة يُنكِرون مثل هذه المرويات، ويرونها من المدسوس الإسرائيلي والأُموي.

هذا، وناهيك عن أنَّ التشكُّل الذهني المعاصر يتفاعل بشكل إيجابي مع النصوص التي تسوغ له التعاطي المريح مع مصنوعات الحياة المُعاصِرة، وينفر من تلك التي تُصرُّ على ربطه بالغيب وبأحداثٍ تاريخيةٍ مَضَتْ عليها قرون وقرون، والحال أنَّنا لن نتمكَّن من تغيير شيء فيها، ولن تُفيدنا في غيرِ تكريس العدوات والخصومات بما يُعطِّل الحياة ويقف حجر عثرة في طريق المصالحات والتقارب.

ثُمَّ تتحول الصيغةُ إلى طرح التشيع على أنَّه مذهب يدعو إلى المحبَّة والسلام والعقلانية، ويرفض كلَّ ما يخالف ذلك مطلقًا، ومن هنا تبرز الدعوات لمراجعة الموروث وتنقيته.

فوق هذا وذاك، جاءت مسألة (البحث الأكاديمي)، ولما فيه من جمال الهيئة والمادَّة، ذهب بعضُ المؤمنين إلى تطبيقه في العمل الإسلامي، فوقعنا في محذور خطير ومعقد؛ وهو اعتماد البحث الأكاديمي على الحقائق الرياضية، ولا مجال فيه لا إلى عاطفة ولا إلى شيء غير إرجاع الإثنين إلى ما يُنتجهما بما لا يحتمل الزيغ، والحال أنَّ في البحث الإسلامي ينطلِقُ الباحث من منشأ فارِد، هو محاولات الكشف على الواقِع ونفس الأمر؛ بالبرهان ما وسعه الحال

والمقام، وبالاستدلال إن ضاق على البرهان، ولذلك نرى في البحث العلمي الإسلامي أصولًا تقوم الفهم، لا قواعِد تُحتِّم النتيجة.

هناك الكثير جدًّا من الباحث الإسلامية تعتمد على فهم الإنسان من مختلف جهات حياتية النفسية والاجتماعية والسياسية وغير ذلك ممَّا يوجِّه الفِكر والنظر.

في البحث الأَكاديمي يُصرُّن على إمَّا نعم، وإلَّا فلا، وإن كان لا، فلا كلام..!

في البحث الإسلامي نبني على ما ينتهي إليه النظر، ونكون عند الله تعالى معذورين، ولا فساد يترتب على ذلك.

بل حتَّى الكلام في الحقِّ والظنِّ لا يتمُّ ما لم يُخذ فيه النظر الإلهي الغيبي، وهو من الأمور الخارِجة على الحسابات القانونية الرياضية.

هذا أمر محوري، بل هو جوهر في استقامة الفِكر ونضج النظر.

تنبيهان مُهمَّان:

١- *تخرج عن عناية الورقة المنقولات التي يستند إليها في استنباط الأحكام الشرعية؛ لخصوصيتها ورجوعها إلى موازين مختلفة.*

٢- *كلامنا في الواقع فِعلًا، لا في الإيقاع، فنحن أمام مدونات موجودة، والكلام في المقدِّمات الموضوعية التي تُشكِّل الموقف منها.*

• الانتِشَارُ الأُفُقِي، ثُمَّ التَعمِيقُ:

لا شكَّ في قيام الحياة على معادلات التأثير والتأثر، وهي معادلات دقيقة جدًّا[3] تشمل الأحياء والجمادات مطلقًا؛ للوحدة الجوهرية الداخلية في بناء هذا الوجود.

عندما يتحدَّث إنسانٌ بأمرٍ ما، فأوَّل مُتأثِّرٍ بكلامه هو نفسُه؛ إذ أنَّ المقولَ عِبَارَةٌ عن فِكرةٍ يُعبِّرُ عنها بالقول، وهذا الأخير له ترددات عالية في النفس، ولذلك نرى أنَّ الفِكرةَ تشتدُّ أو تضعفُ أو تُصحَّحُ في نفس قائلها مع كلِّ خطور لها.

أمَّا من يصله ما قيل، فيتأثر قبولًا أو رفضًا أو تفكيرًا أو ما شابه من ردود الأفعال الحتمية التي لا يمكن الفرار منها بحال، بل حتَّى الموقف السلبي تأثُّرٌ؛ والدليل على ذلك انشغال النفس في آنٍ مَا بالمقول، سواء انتهت إلى قبوله أو رفضه أو عدم إبداء أي رد فعل تجاهِهِ.

ولذلك نرى دقَّة العموم في قوله تعالى (مَا يَلْفِظُ مِن قَوْلٍ إِلاَّ لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ)[4].

نشهدُ في بعض الأروقة الخاصَّة دعوات مكثَّفة لمراعاة موازين الصحة والضعف عند رواية الحديث، وقد سرى هذا الأمر ليعمَّ مجاميع المؤمنين من مختلف المستويات العلمية والتوجهات الفكرية، فما إن يرون حديثًا قد لا تقبله ثقافاتهم إلَّا وسألوا عن حاله السَنَدِي، بل ويذهبون إلى احتمال كونه من الإسرائيليات.

من نفس تلقيات المجتمع ترتدُّ تياريات عدم الاطمئنان للمنقول إلى بعض مجالس طلبة العلم المتلزمين بدرسهم، الجادِّين في تحصيلهم، فتتعمق فكرة (التحقيق) تجنُّبًا لأمور، منها الاصطدام بالناس الذين باتوا على مستويات عالية من (الوعي)، فهم اليوم لا يقبلون كلَّ ما يُقال لهم[5]!

---

٣ - بحثتُ شيئًا منها في رسالة (المسؤول في النية والفعل والمفعول، من رسائل كتاب: تحصيل الرشاد وتحصين العباد)

٤ - الآية ١٨ من سورة ق

٥ - هو في الواقع ليس بوعي، بل على العكس، ولكنَّه تقمّص الوعيَ ليُعقِّد حالات الضلال ويُصعِّب الخلاص منها.

تتشكَّل أجواءٌ مِنَ البحث الجاد في الموروث الروائي والتاريخي تحت عناوين علمية لها وزنها؛ وذلك بسبب حركات كبيرة من الترددات، خصوصًا مع كثافة التواصلات الاجتماعية وإمكان رصد ردود أفعالٍ هائِلة، منها ما هو صحيح ومنها ما هو مُفتَعل، فضلًا عن الاستعدادات العلمية الكبيرة التي يتمتع بها طلبة العلوم الدينية بما يجعلهم في شوق معرفي للبحث والضبط على أُسُسٍ عِلميةٍ يُنتِجها الدرس.

لا يعمل طلبة العلم، فضلًا عن الفضلاء منهم، عملًا عشوائيًا، بل ينتهجون مناهج علمية واضحة يسيرون على هديها، إلَّا أنَّنا نشير تاليًا إلى بعض الحيثيات التي ينبغي مراعاتها عند وضع المنقول على ميزان البحث والتحقيق.

- **النقلُ والمنقُولُ:**

هنالك ثلاثة أنواع من المنقولات، أُقدِّمُ بمقدِّمَةٍ قبل ذكرها:

يُحْتَمَلُ أنْ يكونَ موضوعُ النقلِ الدالَّ كطريقٍ للمدلول، أو المدلولَ بِتوسطِ الدالِّ، والفرق بينهما من جهة زعم الناقل فهمه المعنى المطلوب، ففي الأوَّل يضعف الزعم، ولذلك يكون اهتمامه بنقل الدال كما رأى وقوعه دون تحميله لشيءٍ من فَهمِهِ الخاص، ولكنَّه في الثاني قد يتصرَّف في هيئة وقوع الدال بما يُقَوي دلالته على المعنى المطلوب الذي يزعم هو فهمه.

بالرغم من أهمية الفرق بين الحالتين، إلَّا أنَّ إحراز الوقوع لأيٍّ منهما في غاية الصعوبة ما لم يُصرِّح نفس الناقل، أو يُفهم الواقع بأمارات تُفاد من نفس النقل.

وكيف كان، فإنَّ النقل لن يكون - بحال من الأحوال – الواقِعَ الذي يحكيه من جميع جهاته وحيثياته، حتَّى لو كان للدال كطريق للمدلول؛ لارتباط وقوع الشيء دائمًا بعناوين ملازمة اتفاقًا وتدخل في التوجيه للمعنى المطلوب، ومنها نبرة الصوت وملامح الوجه، وهي تتأثر بالموجودين، ومن يراد إسماعه تصريحًا ومن يراد إفهامه تلويحًا، والكثير من الظروف التي تدخل موضوعيًا في بناء الدال.

هذا إذا كان مقصودًا كالقول والفعل العادي، أمَّا إذا كان من الأفعال المفاجئة أو ردود الأفعال كالحوادث وما نحوها، فإنَّ الناقل ينقل جزءًا أو أجزاءً ممَّا وصل إلى حواسِّه الخمس، ومن الواضح أنَّ الوقوع الفعلي الخارجي هو تتابعُ عِلَلٍ ومَعلُولَاتٍ انتهت في بعض امتداداتها إلى هذا الحادث المشهود.

بعد هذه المقدِّمة، ينبغي الانتباه جيِّدًا إلى أنَّ المنقول قد يكون قولًا، وقد يكون فعلًا، وقد يكون تقريرًا، وإذا ما نظرنا إليه من جهة الدال، فإنَّه في القول محدودٌ بحُدُودِ اللفظ، وفَائِدَةُ ذلك، بعد توفر الشروط في الناقل، إحراز نقل قَدَرٍ مُتَيَقنٍ من الواقع المنقول، وهو نفس الألفاظ المقولة، وعند التردد في المرادات يُرجَعُ إلى الأصول اللفظية فيُعذرُ الفهمُ عند الخطأ.

أمَّا إذا كان المنقولُ فِعلًا فجهات وقوعه مختلفة، ومن الصعب الوقوف على مُرجِّح.

يُنقَلُ -مثلًا- أنَّ زيدًا ضربَ عُنُقَ عمرو بالسيف.

هذه الضربة لا تُفهم ما لم نقف على خلفياتها، فقد يكون موكَّلًا بالقصاص، وحينها نحن في حاجة إلى نقلٍ زائِدٍ على مجرَّد الحدث، وقد يكون في حال دفاع عن النفس، وقد يكون معتديًا..

تأتي الحاجة إلى بيانات زائدة لأنَّ نفس حادثة الضرب بالسيف لا تتجاوز في دلالتها حدودَ نفسها، ولا تُعطي بيانات زائدة.

وقد يزداد المنقول غموضًا في حال كان من التقريرات، أي: السكوت على فعلٍ ما؛ وسبب الغموض أنَّ نفس السكوت قد يكون تعبيرًا عن الامتعاض، وقد يكون اعتراضًا، وربَّما رِضًىً، وليس بمرجوح ابتداءً أن يكون لجهة إرادة الاستخفاف بالفاعل أو الفعل، ولذلك فإنَّنا في نقل التقريرات نحتاج أيضًا إلى بيانات زائدة.

في هذا النوع من المنقولات يحتاج الباحِثُ إلى إحاطة بمجموعة من السُنَنِ النفسية والاجتماعية الثابتة، وإلى الأعراف المتغيرة، وحجم تغيرها، وإلى جمعٍ مَوضُوعِيٍّ عن وعيٍ بالعناوين المُقَوِّمة للسيرة التي وقع المنقول في مسارها.

مثال: استفاد بعض العلماء من مجموعة معلومات قضاءَ مُسلِمٍ بنِ عقيل (عليه السلام) لشطرٍ من حياته في الكوفة، وبالتالي فهو عارفٌ بها، فاستشكل آخرون ضياعه فيها وحاجته إلى دليل يسلك به طرقها، وذلك في مهمَّته الأخيرة.

سمعتُ من أحد الخطباء الأجِلَّاء رفضه القاطع لمقولة حاجة مسلم (عليه السلام) لدليلٍ في الكوفة، واعتبر وقوع هذا القول متهافتًا مع ما سلَّم به من معرفته (عليه السلام) بالكوفة لقضائه شطرًا من حياته فيها.

أقول: مع التسليم بالمعطيات، فإنَّ الحاجة إلى دليل ممكنة غاية الإمكان، بل قد تكون ضرورةً؛ بعد الوقوف على حال الكوفة وهي تحت القبضة الأمنية لعبيد الله بن زياد، وانتشار العيون ونقاط التفتيش، وهو ظرف يُحتاج فيه إلى عارف بالمداخل والمخارج والأزقة وما نحو ذلك.

فلِمَ هذا الرفض من بعض الباحثين؟

ولو أنَّنا نُحيطُ بظروف وحيثيات وجهات أكثر، لاتضحت الصور بشكل أفضل، ولربَّما وقفنا على أمور تنكشف بعد استتار.

ولذا؛ لا ينبغي للباحث وصاحب النظر التعسف في الرفض، ومن فضائِل لِسانِ الفِكر التحلي بِـ: قد، وربَّما، ومِنَ المُمكِنِ.. وما نحوها من ألفاظ تحمي العاقِلَ من مغبَّة القطع التعسفي ومزالق المصادرات المستضيقة.

- **الخلفية الثقافية:**

يُذكَرُ في التاريخ مسارعة القوم إلى سقيفة بني ساعدة بعد وفاة الرسول الأكرم (صلَّى الله عليه وآله) مباشرة وقبل تجهيزه لتشريف الثرى بجسده الطاهر، وقد تمَّت هناك البيعةُ دون وجودِ ولا علمٍ ولا استشارةِ أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (عليه السلام).

السؤال: كيف كان ردُّ فعل أمير المؤمنين (عليه السلام)؟

أقول: في كثير من الأحيان تكون حقيقة السؤال كالتالي: كيف يُريد كلُّ واحِدٍ منَّا لردِّ فعل أمير المؤمنين (عليه السلام) أن يكون؟

تيارٌ يقطع بسكوته (عليه السلام) مهادنةً ومسايرةً عن حكمةٍ ونضج سياسي، ويدعم بهذا التوجيه ما يريد أن يكون هو عليه..

تيارٌ آخر لا يقبل بغير إظهاره (عليه السلام) (ثائِرًا)[٦]، اتَّجه إلى تشكيل تنظيمات سرية هي التي انتجت كربلاء، ويرفض هؤلاء رواية اقتياده (عليه السلام) بنجاده إلى المسجد، ويذكر من حادثة الهجوم على الدار ثورته على الهاجمين، ولو لا تقيده بالوصية لفتك بهم..

تيَّار ثالثٌ يُظهر ما يراه حكمةً، فيقول بتقبل أمير المؤمنين (عليه السلام) للواقع بشكل طبيعي، ويستدلون على ذلك بمشاركته للقوم في حكمهم.

أقول: قد نتمكَّنُ من الجمع بين مختلف الأقوال، جمعًا موضوعيًا، لا لمجرَّد إرادة الجمع، ولكنَّ المشكلة أنَّ كلَّ تيارٍ أو توجُّهٍ يَضِيقُ أيُّما ضِيقٍ عن استيعاب غيرِ ما يُوجِّهُ هو إليه، ومن هذه الجهة تُتبادل التُهم ذات سِمَة التسقيط والتشكيك في فهم التشيع والولاية!

في الواقع يذهب كثيرون إلى قراءة الواقعة التاريخية بحسب ما يريدون هم، لا بحسب الواقع وخلفياته الثقافية والفكرية، والاجتماعية..

تَوَجُّهٌ لا يستسيغ قطع الرؤوس، فيرفض روايات إعمال الإمام المهدي (أرواحنا فداه) للسيف في رقابٍ ورقاب، ويستدل بذلك على روايةِ انتهاجِهِ (عليه السلام) سيرة جدِّه رسول الله (صلَّى الله عليه وآله)، ولمحلِّ التوجيهات على وفق خلفيات وأسبقيات ثقافية وفكرية، يغفل هذا التيار عن أنَّ المناهج تُعرَفُ وتُقاس بكلياتها، لا بجزئياتها الخاضعة للظروف الموضوعية وعروض المتغيرات عليها.

---

[٦] - أضع كلمة ثورة وتصريفاتها بين قوسين لمحلِّها في ثقافة خصوص هذا التيار.

ولذلك، نرى في الجانب الآخر من يرفض المحاورات اللينة لأئمة أهل البيت (عليهم السلام) مع مخالفيهم، بل ومع أعدائهم، ولا يريدون رؤيتهم في غير صور (الثورةِ) والرفضِ والتمرد. وإن لم يجدوا ما يدعم رؤاهم، عمدوا إلى إظهار مرادات أهل البيت (عليهم السلام) في تنظيمات سرية برزت في (ثورات) متوالية على أنظمة الحكم.

وبين هؤلاء وهؤلاء، هناك من يقرأ الحدث التاريخي في مسار وقوعه بتجرُّدٍ علميٍّ يُنتِجُ معارِف صحيحة، أو قريبة من الصحة.

- **مَعَالِمُ الحَقِيقَةِ:**

لا تقع الحقيقة في منطقة من الفراغ، بل هي واقِعٌ مُتَسَلْسِلٌ يُتَوَصلُ إليها من خلالها وبسلوكه.

يظنُّ كثيرون بأنَّهم يدركون وجود القمر في السماء إدراكًا مباشِرًا كونه جُرمًا، والحقُّ أنَّ إدراكه جاء بعد إدراكات متوالية لمقدماته ولوازِمه، إلَّا أن تقع عليه الباصرة عن دون قصدٍ، فهذا أمرٌ آخر.

فلندقِّق قليلًا..

هل تشرَّف ترابُ مِصر أو الشام بالجسد الطاهر للسيدة زينب (عليها السلام)؟

نعم، هناك حقيقة واحِدة، ولا يقبل العقلُ القاصِرُ وجود الجسد في مكانين في آن واحِد، إلَّا أنَّ المكان الآخر الذي لا يُوجَدُ فيه الجَسَدُ الطاهِر ليس وجودًا فارِغًا من المعنى، بل هو وجودٌ تتوالى فيه مجموعة من المعاني السامية التي تُكْسِبُهُ شَرَفًا وقَدَاسَةً.

نحن على وجود السيدة زينب (عليها السلام) في الشام، **وهنا بيانٌ:**

دُفِنَتْ (عليها السلام) كما يُدفَنُ المُسلمون، وهذه أولى الحلقات، ثُمَّ أنَّ شيعةَ أبيها علَّموا قبرها، وهذه حلقة ثانية، ومن بعد التعليم بدأ الاهتمامُ بِهِ شَيئًا فَشَيئًا.. يُقصَدُ للزيارة.. يُقصَدُ لاستذكار ما جرى على أهل البيت (عليهم السلام) من رزايا.. يُقصَدُ للتخفيف عن النفس مصائِب تعيشها، وتُقصَدُ للدعاء تحت قبَّتِها لمحلِّها عند الله تعالى..

يُنذَرُ لها، ويُفَضَّضُ ضريحها، وتُذَهَّبُ قبَّتُها..

كلُّ هذه المتواليات موجودة في مِصر، وإن لم يكن الجسد الطاهر هناك، فإنَّ لها واقِعًا هو من معالِم الحقيقة، وليس بأجنبي عنها.

لذلك نجِدُ حوائجَ العباد ونذورهم تُقضى عندها (عليها السلام) في المكانين، بل ويَنْصِبُ لها (عليها السلام) مؤمنون رايةً في أيِّ بقعة في العالم، ويقصدونها للدعاء والنذور، وتُقضى حوائجهم. هذا واقِعٌ مشهودٌ عليه الكثير من القصص التي فاقت حدودَ التواتر بمرَّاتٍ ومرَّات.

من هنا ينبغي الوقوف على التفريق الموضوعي بين بحثين، أحدهما العِلمي التحقيقي، والآخر العلمي التكويني، ولا معارضة بينهما.

يذهب الباحث المُحقِّق إلى البحث في مسار السيدة زينب (عليها السلام) والنظر في دلالات كلِّ منزلٍ لها، وبطبيعة الحال، فإنَّ لثبوت وجودها في مِصر دلالات ونتائج تختلف كثيرًا عنه لو ثبت في الشام، إلَّا أنَّ البحث التكويني لا يتأثَّر كثيرًا بالبحث التحقيقي، وهو ما بيناه قبل قليل. فَتَنَبَّه.

هناك أنواع أخرى من البحوث، قد تلتقي في بعض جهاتها مع البحث التكويني، وقد لا تلتقي. مِنْ أمثلتها:

القاسم بن الحسن (عليه السلام) في كربلاء:

نحن أمام مسألتين:

الأولى: هل عُقِد عليه؟

تأتي أهمية البحث في مسألة إجراء العقد من جهة كونها من المسائل الفقهية المهمَّة، فإنَّ إجراء عقد النكاح في تلك الظروف الصعبة لا بدَّ وأن يكون لما هو مهمٌّ، فلو ثبتَ فعلًا، قلنا: هل كان لنذر أراد الإمام (عليه السلام) الوفاء به؟ أم لعهد؟ أم لاستحباب أن لا يخرج الإنسان من الدنيا أعزبًا؟ أم لتعميق المصيبة؟

هذه مسائل يُفاد منها في الفِقه وفي بعض الرؤى، ولذلك فإنَّ بحثها يختلِف عن بحث:

الثانية: الزفاف.

فإنَّ البحث في قضية زفاق القاسم بن الحسن (عليه السلام) في كربلاء لا من جهة وقوعه؛ إذ أنَّ أحدًا -بحسب علمي- لم يتحدَّث عن وقوع عملية الزفاف فعلًا، بل من جهة آثار القيام به في أزمنة الإحياء، فنقول: هل للقيام بمظاهر الزفاف في وقت الإحياء آثار سلبية على مستويات الثقافة أو الفِكر أو العقيدة أو الأخلاق أو ما شابه؟

إن كان للزفاف آثار غير مرغوبة، وجب الانتهاء عنه، وإن لا، فما المانع منه؟ بل وإن كانت آثاره جيدة ومطلوبة، كالتفجيع والحكاية بلسان (يا ليت)، وهو في المقام لسان الأمهات والآباء.

مع العلم بأنَّ هذا النوع من القصص ليس من مصاديق الكذِب إلَّا بالمعنى اللغوي، وليس كل ما كان في اللغة كذِبًا كان في الشرع مُحرَّمًا، وهذا بحث مستقل لا يسعه المقام.

ولذا، لا ينبغي من أهل النظر المداخلة بين عدم وقوع الزفاف في كربلاء وبين إقامته في أزمنة الإحياء، بل ولا يصح تعكير صفو بحث الإحياء بنتائج التحقيق التاريخي، كما ولا يصحُّ تحميل المقام بأكثر ممَّا يحتمل، وفي مثال القاسِم بن الحسن (عليه السلام) نرى أنَّ إقامة الزفاف في وقت الإحياء مقطوعة الأثر في غير امتلاء القلوب بالحزن والأسى، مع قطع الوجدان بعدم الوقوع في كربلاء، ولذلك كان انقطاع الأثر الذي يستوجب مراجعة الأمر.

بالتالي، فإنَّ الحديث عن تسطيح الأفهام وخلق عقول ساذجة، هو في الواقع تحميل للأمر بما لا يحتمل، بل بما هو أجنبي عنه.

- **يدُ اللهِ سبحانه وتعالى:**

اتَّضحتْ صعوبةُ إحرازِ الواقِعِ كما هو في النسبة الخبرية، والحال استناد البناء الثقافي والفكري إلى التاريخ، وما لم يُحرَز بالشكل المطلوب، كان الإنسان حينها أقرب إلى التيهِ والضلال. كما واتَّضح أيضًا كيف أنَّ نفس التحقيقات قد تنتهي بالإنسان إلى ضلالات تصعب الاستفاقة منها.

ولسان الحال: أَلقَاهُ فِي اليَمِّ مَكْتُوفًا وقَالَ لَهُ: إِيَّاكَ إِيَّاكَ أَنْ تَبْتَلَّ بِالمَاءِ!

يذهب بعضُ المؤمنين في بحوثهم دون رعاية كاملة صحيحة لوجود عناية خاصَّة من الله تعالى، تُسدِّد للصواب وتحمي من الزلل، وهذا ممَّا لا ينبغي أبدًا..

تكثَّرت الآيات القرآنية المُصرّحة بأنَّ الله تعالى يهدي المؤمنين سُبلَ السلام، ويخرجهم من الظلمات إلى النور، وفيها نلاحظ هدايته سبحانه وتعالى للمؤمنين، لا لمطلق الناس، فالإنسان بعد أن يكون مؤمنًا يُحصِّنه الله تعالى بعنايته.

قال جلَّ في علاه: (اللّهُ وَلِيُّ الَّذِينَ آمَنُواْ يُخْرِجُهُم مِّنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّوُرِ وَالَّذِينَ كَفَرُواْ أَوْلِيَآؤُهُمُ الطَّاغُوتُ يُخْرِجُونَهُم مِّنَ النُّورِ إِلَى الظُّلُمَاتِ أُوْلَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ)[٧].

في هذه الآية إثبات لولاية الله تعالى على المؤمنين، ولايةً تُخرِجُهم مِنَ الظُلُماتِ إلى النور، أي: ولاية تَصَرُّفٍ لا إيكال، والنصوص في هذا المعنى كثيرة.

لذا، فإنَّنا عندما نرى انتشارًا للباطل، فهو بأي حال من الأحوال لن يتركه الله تعالى ليتلاعب بالمؤمنين. نعم، قد يجرُّ آحادًا منهم لمقدمات لا نكاد نُشخِّص مفرداتها، إلَّا أنَّ هناك ما استوجب ضلال هذا وذاك. أمَّا مجتمع المؤمنين كوحدةٍ، فلا.

ما أطرحه هنا راجعٌ إلى قاعدة اللطف التي قال بها جمع من أعلام الطائفة، ومُفادها أنَّ الله تعالى وبمقتضى لطفه بعباده، فإنَّه يُقرّبهم إلى الطاعة، ويُبعدهم عن المعصية، ومن ذلك أن لا يتركهم للضلالات بعقول قاصرة ورؤى متلاطمة، خصوصًا وأنَّ إبليس وجنوده لن يتركوا الإنسان لهداية الله تعالى، وقد قال القرآن الكريم في حكايته لتوعد إبليس (لأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ * ثُمَّ لآتِيَنَّهُم مِّن بَيْنِ أَيْدِيهِمْ وَمِنْ خَلْفِهِمْ وَعَنْ أَيْمَانِهِمْ وَعَن شَمَآئِلِهِمْ وَلاَ تَجِدُ أَكْثَرَهُمْ شَاكِرِينَ)[٨].

---

[٧] - الآية ٢٥٧ من سورة البقرة

[٨] - الآيتان ١٦ و ١٧ من سورة الأعراف

إذا عرفتَ ذلك، فإنَّ قول الرسول الأكرم (صلَّى الله عليه وآله) في أكثر من مورد ومقام "يا أيُّها الناس، إنِّي تَارِكٌ فيكم الثقلين، أمَا إنْ تَمَسَّكْتُم بِهِمَا لن تَضلُّوا، كِتَابَ اللهِ وعِتْرَتِي أهل بيتي؛ فإنَّهما لَن يَفْتَرِقَا حَتَّى يَرِدَا عَلَيَّ الحَوضَ"[٩]، يدل على استقامة أمر المؤمنين بوجود اليد الإلهية التي تحفظ لهم ما يحقِّقُ إبعادهم عمَّا يُضلِّهم، وتقريبهم ممَّا يهديهم، ومن أهمِّ ذلك الحديث الشريف عن الهداة الميامين (عليهم السلام) وإلَّا فبِمَ يتمسكون؟ بالمشكوك والمظنون؟[١٠].

ومن ذلك أيضًا، نقول:

إنَّ القِصة المنقولة التي لا تُطابق الواقع، إن كان لها من الآثار ما يُبعِدُ عن الهداية، ويؤسِّسُ للضلال، لن يتركها اللهُ تعالى تلعب بالمؤمنين دون تدخل منه جلَّ في علاه، وإلَّا فترك مثل هذه الأمور للنظر القاصر فيه ما فيه من التأسيس العميق للضلال وما هو أسوء من الضلال؛ وذلك لوجود الثقل العلمي في البين، ألا ترى تدخل العلماء، بل أكابر العلماء بأدلتهم واستشهاداتهم بشكل متخالف متعاكس؟

أحدهم يقول بقداسة شيءٍ، والآخر يقطع بدناءته؟

كيف نُفسِّرُ مثل هذه الحالات؟

جوابٌ:

يحيا الجهد الفكري الإسلامي بمادَّةٍ غنية غاية الغنى، قوامها القرآن الكريم والحديث الشريف، ثُمَّ تأتي أحكام العقل الكلِّي، وإجماع المتقدمين الكاشف عن وجود المعصوم (عليه السلام)، وفي هذا الميدان الحيوي تجول جهود النظر والفِكر بعنفوان لا يهدأ، وبتجدُّدٍ لا يتوقف، وفيه تختلف الأفهام ويتردَّدُ النظرُ بين وبين، وما لم يقف التأييد الإلهي موقف الفصل الغيبي؛ لِيَجْمَعَ الآراءَ في أمَّهات المسائل وحواكم القضايا، لانهدم الدين وتاه العِباد، ولامتنعت الهِداية واسْتَبَدَّ الضلال.

---

[٩] - بصائر الدرجات - محمد بن الحسن الصفار - ص ٤٣٣

[١٠] - تعرَّضتُ لهذه المسألة في رسالة (الحبور في القطع بالصدور) من رسائل كتاب: تحصيل الرشاد وتحصين العباد

أقولُ مُؤَكِّدًا: هذا فرعٌ على أصل من أصول العقائد، هو أصول عمل اللطف الإلهي، وهذا الأصل من عمق الحِكمَة الإلهية.

قد يُقال بعدم صحَّة قاعِدة اللطف من جهة عدم صحَّة التحتيم على الله تعالى.

فيُقال في مقام الجواب: ليس تحتيمًا، بل هو تفريع وملازمات تكوينية، وهو ما أُشِيرَ إليه قبل قليل.

لذا، فإنَّ الخلافات المتكرِّرة التي نعيشها باستمرار، لا بد وأن تكون ممَّا لا ينبغي الانشغال به واستهلاك الوقت والطاقات الذهنية والفكرية والنفسية فيه؛ إذ أنَّه لو كان ممَّا يتأثَّر به قوام الإيمان، لما تركه اللهُ تتعالى دون تدخل تغلب فيه جهة الإصلاح.

عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: قال رسولُ اللهِ (صلَّى اللهُ عليه وآلِه): "يَحمِلُ هذا الدينَ في كُلِّ قَرنٍ عُدولٌ؛ يَنفُونَ عَنهُ تَأويلَ المُبْطِلين، وتَحْريفَ الغَالِين، وانتحالَ الجَاهِلين، كما يَنْفِي الكِيرُ خبثَ الحَديدِ"[11].

فهنا أمران:

الأوَّل: بضرس قاطع أقول: أكثر ما يكون مادَّة للنزاعات والصراعات بين المؤمنين هو في الواقع لا يستحق أكثر من مناقشات هادِئة غاية الهدوء، وعند عدم الانتهاء إلى نتيجة اتفاقية، فبكل برود وبشكل طبيعي جدًّا، يذهب كلُّ واحِد في خياره، ولن ينعكس ذلك بأدنى سوء على مجتمع الإيمان.. على الإطلاق.

الثاني: عندما نبحث بأي شكل وعمق في مسألة ما، فلا بدَّ من التمحور الجاد على وجود الله تعالى معنا؛ يُؤَيِّدُ ويُسَدِّدُ، ويحجبُ ويمنع، وهذا رهينُ أمور، منها النية الصادِقة والإخلاص، والتجرُّد عن الأنا الناقِصة لأغراض الصلاح والإصلاح، ومنها أن يكون الأمرُ محل البحثِ ذا بالٍ فِعْلًا، وغير ذلك ممَّا ينبغي مراعاتُهُ جيِّدًا.

---

[11] - وسائل الشيعة (آل البيت) - الحر العاملي - ج ٢٧ - ص ١٥١

في حال المجازفات والتعسُّفات، فإنَّ الأمَّة لن تكون إلَّا في مأمنٍ من أضرار الضلال والفساد؛ لوجود يد الحِفظ الإلهية، وإن انتشرت النزاعات والمصادمات، فبما كسبت أيدي الناس؛ بمخالفتهم لمثل هذه القواعد الثقافية والفكرية الضابطة لسلوك المؤمن في مجتمعه، ويضظهر ذلك في إصرارهم الغريب على الانشغال بما لا ينبغي الانشغال به!

مشكلة التصور:

ينبعث العاقل في بنائه الذهني الفكري، أو الخارجي العملي من باعث التصديق، أي عِنْدَ اتِّحادِ الموضوع والمحمول في نفسه العاقلة، وهو ما يُسمَّى بالتصديق، وهو غير معقول دون تصورٍ يسبقه، ولذا قيل بأنَّ التصديق فرعُ التصور.

عندما نرى انبعاثًا من أحدٍ في طريق خاطئ، فمرجع ذلك غالِبًا إلى خطأ أو ضعف في تصور القضية بمختلف حدودها وحيثيات حدودها!

وكذا في التفريق بين المفهوم والمصداق، فينبعث في مناقشات مصداقية، والحال أنَّ البحث مفهومي، أو العكس، ومن هذه المشكلة نرى كثيرًا من يُشكِل على المفهوم بالفرد الخارجي، وهذا غلطٌ نُعاني نتائِجه بشدَّة، وخصوصًا فيما يُطرح من إشكالات حول بعض الأحاديث الواردة في كتب الحديث عن المعصومين (عليه السلام)، ومن مناشيء هذا الخطأ عدم الوقوف على مصدر المفهوم، إن كان بالانتزاع من الخارج، أو بالتفريع على أصولٍ فوقية.

وكذا الخطأ أو الضعف في تحديد كون البحث ثبوتيًا أو إثباتيًا، أو بموازين العقل النظري أو العملي، وأيضًا في تحديد الحقيقة من الاعتبار، بل في الوقوف على حقيقة الاعتبار بأنَّه حقيقة ولكن على نحو الفرض والاحتمال.

نحتاج إلى شيءٍ من التأنِّي قبل قرار الاصطفاف، وإلَّا فليكن الطرح طرحًا توفيقيًا دون إصرار على الاتِّفاق، فضلًا عن الاصطفاف.

كلِمةٌ أخيرةٌ:

فلنفترض أنَّ أحدًا ما توصَّل إلى عدم استحباب لبس الأسود حتَّى في مصائِب أهل البيت (عليهم السلام)، وذلك لبنائه على حاكمية بعض النصوص الواردة.

نقول: هل عليه أن يطرح ما انتهى إليه؟

إن كان الجواب بنعم، فليكن طرحًا علميًا مجرَّدًا تمام التجرُّد عن أي إساءة أو مصادرة للآخرين؛ فهناك مِنْ ذوي الأفهام العالية والنظر الراقي مَنْ يرى استحبابه في مصائب المعصومين (عليهم السلام)، وهناك من لم تثبت عنده كراهته أصلًا إلَّا بعروض بعض العناوين الخاصَّة. وبذلك، فلا مانع على الإطلاق من طرح البحث العلمي ولكن بلسان التكامل مع الآخر، لا بِيَدِ الإقصاءِ والتصغير.

وأمَّا إن لم تكن هناك من حاجةٍ إلى بحث الموضوع أصلًا، وأنَّ فعليته بين الناس لا ضرر فيها، وأنَّ الطرح لن يُحقِّق بناءً يُرجى، فلِمَ الإصرار عليه؟ هناك الكثير من القضايا لم نكن في حاجةٍ إلى طرق بابها أصلًا، وعندما طُرِقَ لم نجد منها غير البلايا والخصومات والتأزيمات، وليت من بدأها كان قد فكَّر قليلًا..

لا، وأكثر من ذلك أنَّ بعض الأخطاء، أو من يراها البعضُ أخطاءً، ينبغي السكوت عليها وتحديدها في مساحات معينة؛ لأنَّنا لا نجني من وراء الحديث عنها والوقوف في وجهها غير تضخيمها وخلق تأزيمات مقيتة تكون هي موضوعها.

وقد رُوي في الحديث عنهم (عليهم السلام): "ما كُلُّ ما يُعلَمُ يُقَالُ، ولا كُلُّ مَا يُقَال حَانَ وقتُهُ، ولا كُلُّ مَا حَانَ وقتُهُ حَضَرَ أهْلُهُ"[١٢].

تكرارٌ: فليطرح كلُّ واحدٍ من المؤمنين ما يشاء، ولكن بشرط الروح التوفيقية الناظرة إلى التكامل مع غيرها.

١٨ من المحرَّم ١٤٤٠ للهجرة
قرية عراد – البحرين المحروسة

---

١٢ - مختصر بصائر الدرجات - الحسن بن سليمان الحلي - ص ٢١٢